

نسء في مرمى البندقية

الباب الثالث

مؤتمر المرأة..

أسرار وخفايا

(المرأة مهمشة المهمشين)

د. جون ترنق دي مبيور

## ■ الفصل الأول

### المرأة ..

## إقصاء ومرحل

(الميثاق مرحلة أولى)

تكون التجمع الوطني الديمقراطي بعد انقلاب مايو ١٩٨٩ م بسجن كوبر من قيادات وزعامات الأحزاب السياسية والنقابية التي تم اعتقالها بعد الانقلاب مباشرة وعلى رأسهم مولانا محمد عثمان الميرغني، الصادق المهدي ومحمد إبراهيم نقد، وكان ذلك امتداداً لـ «تجمع القوى الوطنية» الذي تكون من الأحزاب والفعاليات السياسية بجانب الاتحادات النقابية مع بدايات انتفاضة مارس أبريل ١٩٨٥ م ضد النظام المايوي. وطرح ميثاقه قبل أن يعلن الجيش انحيازه لثورة الشعب، جاء التجمع الوطني امتداداً لذلك ومكوناً من ذات القوى السياسية والوطنية، وباتت المعارضة إلى الخارج عقد التجمع الوطني مؤتمره الأول بالعاصمة الإريترية أسمرا في مايو / ١٩٩٥ م وهو ما عرف بـ «مؤتمر القضايا المصيرية». وطوال هذه الفترة التي فصلت بين تكوين التجمع الوطني ومؤتمر أسمرا ظلت المرأة خارج إطار التجمع الوطني. ولكن لم تتوقف نشاطاتها المناهضة للنظام

والداعمة لنضالات التجمع الوطني الديمقراطي عبر تنظيماتها النسوية كالاتحاد النسائي وأمانات المرأة بالأحزاب السياسية، إلى أن تكون التجمع النسائي الوطني بالداخل عام ١٩٩٢ م. ويتكوينه توحدت جهود النساء واستطاع التنظيم أن يلعب دوراً مهماً ومميزاً وسط المعارضة بالداخل. ودعم نضالات التجمع الوطني مما أسهم في توسيع قاعدة التجمع وكسبه التأييد الجماهيري، أما بالخارج حيث توجد قيادة العمل المعارض فقد تكون التجمع النسوي بالقاهرة عام ١٩٩٧ م وكذلك التجمع النسوي بلندن ولكنهما لن يستمرا طويلاً حيث عصفت بهما الخلافات التي لم تكن الأحزاب التقليدية بعيدة عنها. إلى أن تكون (التجمع النسوي بالأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا) في مايو ١٩٩٨ م وصمد أمام كل التحديات إلى سعت إلى تفكيكه. وقد تناولنا تجربته بالتفصيل في البابين الأول والثاني. وأوضحنا خلالهما كيف استطاع أن يلعب دوراً كبيراً في قضية المرأة داخل أروقة التجمع الوطني بجانب قضايا الوطن جنب إلى جنب مع التجمع الوطني، ساعد في ذلك وجوده في رأس رمح المعارضة بـ (أسمر والأراضي المحررة شرق السودان). قوبل التنظيم بمواجهات عنيفة ومحاولات متعددة كانت تهدف لإلحاقه بنفس المصير الذي وصلت إليه التجمعات الأخرى. ولكنه ظل صامداً ومتماسكاً حتى عودة المعارضة إلى الداخل بعد اتفاقيات السلام، وطوال تلك المرحلة ظلت المرأة تناضل خارج الإطار، كان تغييبها عن مواقع صنع القرار متعمداً (مع سبق الإصرار والترصد) من قبل مؤسسة قررت أن تكون ذكورية حتى النخاع .

ولمتابعة مراحل تغييب المرأة عن هذه المؤسسة نبدأ بتجاوز النساء في مرحلة توقيع الميثاق في أكتوبر ١٩٨٩ م، وكما ذكرنا استهلت الجبهة الإسلامية انقلابها باعتقال قيادات الأحزاب بسجن كوبر. حيث بدأت الفكرة من هناك ونشطت الأحزاب خارج المعتقل في عملها السري لبلورة الفكرة وكتابة الميثاق وجمع التوقيعات، لم تكن الأحزاب على قدر من الاهتمام لمشاركة النساء في هذا الحدث التاريخي فخرج الميثاق دون أن تضع المرأة بصماتها عليه، وعن أسباب غياب المرأة عن المشاركة في الميثاق تقول الأستاذة فاطمة أحمد إبراهيم:

( غيابنا عن توقيع ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي يعود إلى عدم جدية الأحزاب في مشاركة النساء فيه، لم يتم إخطار النساء عبر الأحزاب حتى يتمكن من تفويض من تنوب عنهن في التوقيع، ما أذكره تماماً .. حضر إلى منزلي يوم التوقيع الأستاذ علي السيد

المحامي من الحزب الاتحادي الديمقراطي وطلب مني التوقيع على الميثاق باسم المرأة السودانية، قلت له ولكنني غير مفوضة من النساء للتوقيع نيابة عنهن .. ولكن يمكنني التوقيع باسم الاتحاد النسائي .. تردد في ذلك ثم قال لي ينتظرنني بالعربة في الخارج «المهندس عوض الكريم عبد الله من النقابات» لدينا مشوار سأذهب وسأعود إليك ثانية ولكنه ذهب ولم يعد ويعدها تم تجاوزنا كنساء ولم تتاح لنا فرصة التوقيع لاحقاً. (١)

وبرجعنا إلى الأستاذ علي السيد المحامي القيادي بالحزب الاتحادي الديمقراطي كطرف ثاني في هذه القضية قال موضحاً: (كان مقررأ في ذلك اليوم اجتماع سري بمنزل القاضي «مصطفى أبو ريده» بالحلفاية ل يتم فيه توقيع الأحزاب على الميثاق، كلفت بالاتصال بالأستاذة فاطمة ودعوتهما للحضور والتوقيع نيابة عن المرأة السودانية ولكنها قالت ستوقع باسم الاتحاد النسائي لأنها غير مفوضة من النساء للتوقيع نيابة عنهن .. فاتفقت معها على العودة إليها واصطحبهاا معي لذلك الاجتماع ولكنني لم أتمكن من الذهاب إليها لانشغالي بعمل آخر) (٢).

وهكذا خرج الميثاق خالياً من بصمة النساء عليه وتغيب التمثيل الرسمي للمرأة .

وبالرغم من ذلك لم تغب المرأة عن الساحة السياسية وظلت عبر الأحزاب والتنظيمات النسوية تمارس نشاطها الوطني سراً وعلناً، إلى أن اكتمل شمل التجمع الوطني بالخارج وعقد مؤتمره الأول بالعاصمة الإريترية أسمرا في يونيو ١٩٩٥م وهو ما عرف بـ «مؤتمر القضايا المصرية». وفي هذا المؤتمر دخل إقصاء النساء مرحلة جديدة، إذ كانت ( المادة ٥ ) من قرارات وتوصيات المؤتمر هي كل ما استطاع أن يخرج به المؤتمرون في قضية مشاركة المرأة. وظلت المادة (٥) حجر عثرة في طريق المرأة إلى مواقع صنع القرار حتى نهاية التجمع الوطني بعودته إلى الداخل في عام ٢٠٠٥م كما سيتضح من الفصول القادمة .

(١) فاطمة أحمد إبراهيم -إفادة شفوية- أسمرا/ يونيو/ ١٩٩٩م.

(٢) علي السيد/ إفادة شفوية/ الخرطوم/ يناير/ ٢٠١٢م.